

مستقبل الصحافة المكتوبة في ظل التحول الرقمي

The future of written journalism in the digital transition

حكيم بوغراة^{*1}¹ جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر. مخبر الاتصال السياسي والاجتماعي في الجزائر

bougahakim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/12/07 تاريخ القبول: 2024/01/07 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

تعرف الصحافة المكتوبة مشاكل كبيرة تهدد مستقبلها، واستمراريتها بفعل المتاعب المالية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، والصحية (كورونا 2019) وزحف التكنولوجيات الحديثة التي أفرزت الهواتف الذكية، والذكاء الاصطناعي التي عجلت بغلاق الكثير من المؤسسات الإعلامية المكتوبة، الأمر الذي دفع بالكثير لإعلان ناقوس الخطر والتنبيه بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذا الموروث لما له من دور في تعزيز حرية التعبير، وتنوير وتحسيس الرأي العام ومساعدتهم على بناء الرأي، والدفاع عن المصالح العليا للوطن والأمن القومي.

كلمات مفتاحية: الصحافة الورقية، الرهانات، الانتقال الرقمي.

Abstract:

The written press knows major problems that threaten its future and persistence due to the economic and financial problems resulting from the economic crises and health crises –corona virus 19-and the encroachment of modern technologies that dispersed smart phones and artificial intelligence that precipitated the closure of many written media institutions.

This has prompted much to verify the alarm and alert the need to take the necessary measures to preserve this legacy because it plays a role in promoting freedom of expression and enlightening and sensitizing public opinion. defending the supreme interests of nation and national security.

Keywords: written press, stakes, digital transition

مقدمة:

عجّلت الأزمات المالية والاقتصادية (أزمات الارتهاق العقاري 2007)، والنكسة النفطية (2014/2017)، وأزمة جائحة كورونا والتحوّلات الرقمية (الذكاء الاصطناعي) بغلق العديد من المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها وخاصة المكتوبة، حيث انتشرت الحيرة في أوساط الصّحافيين خوفا على مستقبلهم المهني والاجتماعي، في ظل غياب أية مؤشرات على تحسّن الوضع مستقبلا بعد أن أكّد الجميع بأنّ الأزمة عالمية ومستمرّة لسنوات طوال (خاصة بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية 2022).

لذلك قرّرت الكثير من الصّحف الانتقال إلى الصّحافة الالكترونية، والتخلص تدريجيا من الصّحافة الورقية التي باتت أعباؤها تتكاثر، وبالمقابل تسجيل تراجع كبير في المداخل الإعلانية أو الاشهارية.

ويجعل هذا الأمر أي "الحق في الإعلام والخدمة العمومية" مهدّدين مستقبلا، وهو ما جعل الكثيرين يدقّون ناقوس الخطر لإنقاذ الصّحافة المكتوبة، التي كانت أهم قلاع حماية الجمهورية من التطرف، وطرفا مهمّا في الوقوف أثناء الأوقات الصعبة إلى جانب البلاد، كما أنّها دفعت أكثر قوافل شهدائها في العشرية السّوداء.

وعملت السلطة على تشجيع الصّحافيين وأرباب الصحافة على ولوج عالم الصحافة الالكترونية كبديل للصحافة المكتوبة من خلال استغلال الاستثمارات الكبيرة في مجال الرقمنة، ونشر التكنولوجيا، وانتشار استخدام الأنترنت وسهولة تأسيس الصحافة الالكترونية من خلال توفر وسائل بسيطة لبعث مشروع يساهم في تحسين الخدمة العمومية ويضمن حق المواطن في الإعلام، ويقلص من حجم التبعية للإشهار خاصة الإشهار العمومي.

وتدخل هذه الدراسة التحليلية في سياق محاولة استشراف مستقبل الصحافة المكتوبة في ظل التحوّلات الرقمية وحول إن كانت الصحافة الالكترونية مكملة للصحافة المكتوبة أو مهددة لتواجدها واستمرارها وسعيها لطرح الإشكالية الآتية: ما هو مستقبل الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل الانتقال الرقمي نحو الصحافة الالكترونية؟

وأرفقنا الإشكالية بالتساؤلات التالية:

- ما هو واقع وعراقيل الصحافة المكتوبة في الجزائر؟
- ما هي ظروف الانتقال الرقمي إلى الصحافة الالكترونية؟
- هل الصحافة الالكترونية مكملة للصحافة المكتوبة أو مهددة لاستمرارها؟
- ما هو مستقبل الصحافة المكتوبة؟

1- الصحافة المكتوبة في زمن التعددية

عرفت البدايات الأولى لمولود حمروش كرئيس للحكومة إصدار أول قانون للإعلام يسمح بإنشاء صحف مستقلة وأهم ما يبرز تراجع الدولة عن هذا الاحتكار هو النمط الذي اختاره المشرع الجزائري، حيث تم إتباع النظام الإداري الحر الذي يتميز بإجراءات مضبوطة، لا ترمي إلى المساس بحرية الصحافة، ويكفي لإصدار أية صحيفة توافر بعض الشكليات القانونية المسبقة، والإيداعات القانونية مثلما ورد في قانون إعلام 1990/04/03 في المادة 14 " إصدار نشرية دورية حر غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول. (الجريدة الرسمية، 1989، ص14)

وشهدت الساحة الإعلامية في التسعينات ظهور 530 عنوان إعلامي، وكانت 122 في سبتمبر 1991 ليستقر العدد في سنة 1994 حيث كان هناك 122 عنوان، حوالي مائة للقطاع الخاص، ويوجد من بينها 27 يومية، 59 أسبوعية، و33 دورية، وكان سحب اليوميات 905528 يومية، في حين كان سنة 1991 (1,2) مليون نسخة، وعرفت سنة 1994 ميلاد " لو كوتيديانديورون" كصحيفة يومية جهوية ناطقة بالفرنسية والتي أصبحت وطنية فيما بعد ووصل سحبها سنة 2002 إلى 200000 نسخة (rebah,2002 ;p80)

وقد عرفت الفترة من 1990/2004 توقف العديد من الصحف اليومية لأسباب مالية خاصة حيث عجزت عن تسديد أموال المطابع ونذكر من بين الصحف التي توقفت: Alger libéral, Le quotidien d'Algérie (1992), l'opinion, le siècle (1999), Alger républicain (1992), demain l'Algérie (1999), le quotidien de Kabylie, Le matin (2004), libre Algérie (2000), l'indépendant (1994). L'observateur (1992), ruptures (1992), l'hebdo libérer (1992), Algérie actualités (1997), International sport magazine (1992), Alegria sport (1992), Le nouveau chroniqueur, la nation (1996)

الجزائر اليوم (1993)، الحوار (1994)، الحياة العربية، السياسة، النهار، الأمة (1996)، السلام (1997)، النور- قسنطينة (1993)، الجيل (2002) أصبح يومية جهوية بقسنطينة.. الحوار، النهار، الصباح الجديد (2004)، العالم السياسي (2001)، الصحافة (2001)، الأصل (2001)، المحقق، يوميات الجزائر، أخبار العاصمة، الوقت، الرأي (2004) (rebah,2002 ;p86).

وعرفت الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر، وهي تتم عقدها الثاني قفزات ريادية من منظورها الكمي، بمتوسط سحب يومي يصل إلى 3 ملايين ونصف مليون نسخة، وحجزت اللغة الوطنية "العربية" حيزا تاريخيا لها ضمن هذا الرقم تزيد نسبته عن 80 بالمائة يشكل انقلابا جذريا على ما كان عليه الوضع قبل سنوات قليلة، ورافق ذلك نموا كبيرا في سوق الإعلانات بلغ حجمه السنوي العام الماضي 1200 مليار سنتيم، يشكل الإشهار الخاص نصفه تقريبا، ما يؤسس نظريا لمرتكزات الاستقرار والاستقلالية الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية بافتراض وجود سوق تنافسية مفتوحة (www.rsf.org/rapport 2009)

وقد مرت فترة على وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة تميزت بالعجز عن القيام بوظيفتها لأسباب مختلفة، منها أنها تحولت إلى أداة مطيعة في خدمة الحزب الواحد، والحكومة ابتعادها عن الانشغالات الجماهيرية. ويذكر أن الصحافة المكتوبة الجزائرية غداة الاستقلال كانت تطبق القانون الفرنسي للإعلام ل سنة 1881 بعد اتخاذ المجلس الوطني التأسيسي في 1962/12/31 لتدابير تقضي بالاستفادة من التجربة الفرنسية ما دامت لا تتنافى مع السيادة الوطنية، وهو ما تم العمل به في الميدان الإعلامي

(brahmi,1997, p16)

ويعكس تطور الصحافة المكتوبة الجزائرية منذ 1970، وارتباط كل مرحلة بمؤشرات معينة سواء كانت مساعدة أو معرقة لتطور الصحافة المكتوبة فبين 1970 و1990 نلاحظ ضعف كبير في إنشاء الصحف المكتوبة بفعل سيطرة الحزب الواحد وملكية الدولة لوسائل الإعلام ناهيك عن ظروف أخرى مرتبطة بانتشار الأمية واستعمال وسائل الإعلام للدعاية أكثر منها لضمان الحق في الإعلام.

أما انتعاش إصدار الصحف المكتوبة أو الورقية بعد 1990 فيرجع إلى إقرار دستور 23 فبراير 1989، والذي أقر التعددية الإعلامية والحزبية والنقابية حيث جاء قانون اعلام 90-07 الذي سمح لكل مواطن بإنشاء دورية وفقا للمادة 14 من قانون الإعلام. وهو ما يبرر تضاعف عدد الصحف المكتوبة إلى أكثر من 80 بين 1990 و2010.

وباختصار شهدت وسائل الإعلام الجزائرية كغيرها من وسائل الإعلام العالمية العديد من التطورات والمراحل فالانطلاقة الأولى كانت تحت وطأة الضغوطات، استعمار اشتراكية متطرفة، إرهاب أعمى، وقوانين قاسية وظروف اجتماعية واقتصادية صعبة شكلت أهم العراقيل لترقية أداء الصحافة بصفة عامة. (بوغرارة، 2017، ص43)

ويظهر من خلال التطور الكمي وظروف الممارسة المهنية للصحافة المكتوبة عدم الاستقرار في الحفاظ على مؤسسات الصحافة المكتوبة بالنظر للمتاعب الاقتصادية وارتباطها بالإشهار العمومي وتأثرها بالأزمات الاقتصادية وخاصة عند تراجع أسعار النفط (نهاية التسعينات/2007/2014) فالإفلاس والغلق مصير الكثير.

2- عراقيل استمرار الصحافة المكتوبة:

1.2 الطباعة والتوزيع:

انعكست الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في التسعينات سلبا على الصحافة المكتوبة ما جعل العديد من العناوين تعرف طريقها إلى الاندثار، والتي بقيت عانت ويلات المطابع التي أرادت تطبيق سياسة السوق على الصحف إذ حاولت رفع سعر الصحف إلى 10 دينار أو كما أطلق عليه سعر فنجان القهوة لكن رفض الناشرين كان عنيفا بحجة أن الجريدة هي أداة للتنقيف وليس للتجارة، لكن وبعد 6 أشهر من ظهور أولى العناوين الإعلامية نشأت ما تسمى صناديق المساهمة في مايو 1991 التي كانت امتدادا للإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة في إطار سياسة اقتصاد السوق، حيث تم تجميع المؤسسات الإعلامية العمومية بما فيها المطابع وأصبحت تحت لواء واحد لتنتقل بعدها المطابع والصحف العمومية في مارس 1997 إلى وصاية الشركة القابضة للخدمات، وفي سنة 2000 تحت طائلة مجمع الصحافة والاتصال، وعلى اثر قرار رفع أسعار الطبع طالبت الصحف المستقلة من الدولة دعم أسعار الورق، أو تحمل خسائر المطابع خاصة بعد تراجع قيمة الدينار ب 40 % سنة 1994، وبدأت المطابع تنفذ تهديداتها بتقليص أعداد السحب" وتلقت صحيفة "الوطن" إرسالية من شركة الطباعة للشرق تؤكد فيها تقليص سحب الجريدة بنسبة 50 بالمائة بحجة إعادة جدولة ديون الصحف ونذرة الورق (rebah,2002 ;p85)

وألحقت إجراءات المطابع في سبتمبر 1991 برفع أسعار طبع النسخة الواحدة من الجريدة من 1.20 إلى 2.50 دينار، ليرتفع سعر الجريدة من 2.50 إلى 4 دينار، وتأثر سحب الجرائد بعد هذه الإجراءات فمطبعة الوسط التي كانت تسحب 350 ألف نسخة يوميا 4دينار للنسخة انخفضت إلى 265 ألف نسخة ب 7دينار للنسخة، ليصل السحب في فيفري 1995 إلى 162 ألف نسخة.

وسجلت مختلف المطابع عجزا كبيرا في ميزانياتها من خلال كثرة الديون وعجز الصحف عن الدفع فمطبعة الوسط - قدر عجزها ب 85 مليون دينار (8.5مليار سنتيم) في 1995، ووصل في 1996 إلى 206 مليون دينار (20.6 مليار دينار) مطبعة

الشرق بلغ عجزها 96 مليون دينار في 1995 ليصل 147 مليون دينار في 1996، أما مطبعة المجاهد قدر عجزها ب 390 مليون دينار ووصل إلى 541 دينار 1996 (rebah,2002 ;p91)

وانفجرت الأزمة نهاية جوان 1996 بين الصحف والمطابع بالتوقيع على اتفاقية جماعية , بحضور وزارة التجارة , ووزارة الاتصال تحت شعار حق الصحافة , وحماية مصلحة المطابع والناشرين وساهم انتعاش سوق الإشهار سنة 1996 في التخفيف قليلا عن الأزمة المالية للصحافة الوطنية و أكد السيد محمد رباح في كتابه الصحافة الجزائرية أن الجزائر استهلكت سنة 1996 حوالي 16 ألف طن من الورق الموجه للصحافة، وبالمقابل استهلكت فرنسا 700 ألف طن منها 73 بالمائة موجه لليوميات بينما استوردت الجزائر في 1998 حوالي 25 ألف طن وفي 2001 حوالي 35 ألف طن , ما يوحي بتحسن أوضاع الصحافة المكتوبة والمطابع على حد سواء . واستقلت المطابع العمومية عن الجرائد العمومية التي كانت تابعة لها بعد قرار مجلس الوزراء الصادر في جانفي 1997 (كانت مطبعة الشرق تابعة ليومية "النصر"، ومطبعة الوسط لجريدة "الشعب", ومطبعة الغرب ليومية "الجمهورية", أما "سيمبرال" فبقيت ملكا ليومية "المجاهد" إلى يومنا هذا ،وبقيت أوضاع المطابع على ما هي عليه سنة 1997 أي تحت احتكار الدولة", في إطار شركة عمومية. ولم تكفي بذلك بل منحت تجارة واستيراد الورق للجزائرية للورق "ألباب.(www.monde-diplomatique. FR/2004).

وقامت السلطات باستثمارات كبيرة في مجال الطباعة بعد سنة 2005 حيث أنجزت شركة الطباعة بالجزائر وتشرف نفس المطبعة على تسيير مطبعة ورقلة التي دشنت في 2008. (وثيقة لوزارة الاتصال/2009)

وحتى وان كانت هذه الإحصائيات صحيحة وتؤكد التطور الهائل للصحافة المكتوبة إلا أن انفجار بعض الملفات والصراعات في بعض الأحيان جعل الكثير من الأسئلة تطرح في سياق علاقة السلطة بمختلف وسائل الإعلام ،وكيفية تسيير مطابع الدولة التي ظهر أنها رهينة بعض الضغوطات والقرارات الفوقية ،وكان للصراع الذي نشب بين يومية "الوطن"، و"الشروق" حول مستحقات مطابع الدولة لدى جريدة "الشروق" التي بلغت 103 مليار سنتيم وهو ما أدى بجريدة "الشروق" لمقاضاة جريدة "الوطن" التي بقيت متمسكة بموقفها والمقالات التي تم نشرها حول قضية المستحقات.

وقدّرت "الوطن"، وفقا لمصادرهما ديون الصحف لدى المطابع في 2008 أكثر من 300 مليار سنتيم وسجلت ارتفاعا في 2009 بأكثر من 100 مليار سنتيم اضافية التي تعتبر ديون جريدة "الشروق" لوحدها بعد ان وصل سحبها في بعض الأحيان 1.7 مليون نسخة. وأشار المقال أن ديون بعض الهيئات لدى شركة الطباعة للجزائر تقدر ب 150 مليار سنتيم وهو ما يهدد سلامة المؤسسة الاقتصادية وتجعل مصير العمال في خطر.

ووصفت الجريدة هذه السلوكيات بانها غير بريئة وتهدف الى تشجيع صحف خاصة لكسر هيمنة بعض الصحف التي أثبتت نجاحا من خلال المضمون والتسيير والتي باتت لها مكانة مؤثرة عند القراء وبالتالي فالسلطات باتت تشجع الرداءة على حساب الاحترافية، وقال المقال أن الدولة تمكنت من خلق فضاء اعلامي اصطناعي وليس مرتبطا بالواقع وأدمجت محاولات بعض الصحف رفع سحبها الى أكثر من مليون نسخة في سياق خلق صورة كاذبة لدى القارئ في اشارة الى "الشروق"، وانتقدت في سياق متصل منح السلطات لعدد صفحات هائل من الاشهار لصحف لا تتواجد حتى في قلب العاصمة من أجل ممارسات لا علاقة لها بالصحافة. (جريدة الوطن، 2009، ص2)، وتم تدشين مطبعة ورقلة في مايو 2008. (جريدة المساء، 2009، ص03).

وبسبب المتاعب الاقتصادية عرفت الساحة الإعلامية الجزائرية توقّف العديد من العناوين عن الصدور على غرار "الجزائر نيوز 2014"، "الأحداث في 2016"، "لاتربين في 2017" و"التحرير 2017"، و"ليبرتي في 2022" و"البلاد". وتأثرت الصحافة المكتوبة بالأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر منذ 2014 بعد انهيار أسعار النفط من 107 دولار إلى 30 دولارا تقريبا قبل أن يعاود الارتفاع إلى حدود 52 دولارا، وانعكس ذلك سلبا على واقع الكثير من المؤسسات الإعلامية المكتوبة، وانخفض عدد سحب الجرائد الوطنية في المطابع الحكومية بنسبة 45 بالمائة، كما انخفض سحب كل الجرائد من دون استثناء.

2.2- الإشهار:

بالإضافة إلى أزمة المطابع، عانت الصحافة المكتوبة من التمويل بالإشهار الذي يعتبر عصب الحياة للصحافة المكتوبة حيث أحكمت السلطة قبضتها على سوق الإشهار منذ الاستقلال بإصدار "مرسوم خاص يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنشر والإشهار سنة 1967 بموجب الأمر رقم 67-279 إضافة إلى نشر النص الملحق والذي يتضمن

القانون الأساسي للشركة الوطنية للنشر والإشهار ويحتوي على 28 مادة (الجريدة الرسمية، 1968، ص10)

وتواصلت أمور الإشهار في الجزائر هكذا حتى سنة 1990 بداية صدور القوانين الجديدة المتفتحة على اقتصاد السوق وهو التوجه الذي اختارته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ونص عليها دستور 23 فيفري 1989.

وقد سمح هذا التفتح للخواص من النشاط في مجال الإشهار ما انعكس إيجابا على الساحة الإعلامية لكن غياب قانون خاص بالإشهار أظهر بمرور الوقت فوضى في التسيير بعدما رفض معدوا قانون 03 أفريل 1990 للأعلام إدماج الإشهار وفضلوا أن يخصص له تشريع خاص لاحقا حسب المادة 100 من قانون الإعلام (rebah, 2002; p102)

وكمثال على أهمية الإشهار في حياة الصحافة المكتوبة والذي لا تستطيع أي صحيفة العيش بدونه كتب زواوي بن حمادي صحفي سابق بيومية " لجورنال" في عددها 80، والأخير الصادر في 2 فيفري 1993 وصية قال فيها "..... لكي تضمن صحيفة بقاءها هناك طريقتين أساسيتين إما أن يتكفل به ماليا من قبل المؤسسين أو تحمل كل الضغوطات السياسية بالإشهار.. " وهو ما تجسد بإصدار لتعليمية وزارية تجبر الشركات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بتوجيه إشهارها إلى الوكالة وهذا في أوت 1992 كإجراء من السلطة للتحكم في ANPE- الوطنية للنشر والإشهار- الصحافة المكتوبة ومنع استغلالها من الجماعات الإرهابية للترويج لأعمالها الدعائية، ويذكر أن الصحافة الوطنية استفادت كثيرا من عملية الإشهار لضمان انطلاقة قوية وهو ما يفسر العدد الهائل من العناوين الصادر في تلك الفترة - بداية التسعينات- ظهر 250 عنوان بين يوميات و أسبوعيات , ولكن هذه التعليمية الوزارية لم تدم طويلا حيث " ألغاه السيد رضا مالك عند تعيينه كرئيس حكومة في أوت 1993 خلفا للسيد بلعيد عبد السلام بحجة تخوفه من الاستعمال الغير عقلاني لأموال الإشهار من المتعاملين العموميين. (قادم، 2003، ص123)

وقبل تعليمية بلعيد عبد السلام كان الإشهار متوفرا ما أدى إلى ظهور الوكالات الاشهارية الخاصة التي كانت تتنافس فيما بينها للحصول على عقود مع المعلنين غير أنها لم تدم طويلا بسبب التعليمية الوزارية التي أتبعته بمرسوم منشور متمم في أكتوبر 1992 نبه فيه رئيس الحكومة المعلنين إلى أن اختيار السند الاشهاري يكون من حق الوكالة الوطنية للنشر والإشهار وحدها , " ... اعتبرت الصحافة الخاصة هذا

المرسوم الضربة القاضية ضدها ومحاولة للسيطرة عليها وعادت التعليم الوزارية حول احتكار الإشهار الصادرة في عهد بلعيد عبد السلام إلى النشاط في سبتمبر 1995 برغبة من السلطة في ديسمبر 1995

وتسببت هذه التعليم في توقيف العديد من الصحف بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطبع ما أدى بالعديد من الصحف الخاصة التوجه إلى الخواص للحصول على صفحات اشهارية لتحقيق التوازن المالي , وقد مرت الصحافة المكتوبة الخاصة بأحلك أيامها خاصة في ظل الاقتصادية الخانقة التي مرت بها الجزائر في 1994 أين وقعت الجزائر اتفاقية " ستندباي" مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية التي وصلت إلى 32 مليار دولار , وواصلت السلطة احتكار الإشهار عن طريق الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي كانت تستحوذ على 80 % من سوق الإعلان بالرغم من اعتماد الجزائر اقتصاد السوق " (بوغرارة، 2017، ص112)

وعرفت سنة 1996 صدور منشور حكومي رقم 96/14 عن رئيس الحكومة السابق السيد أحمد أويحيي يؤكد على جعل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار العمومية أداة تسيير إشهار الدولة وجهازا في يد السلطات، وملزما المراقبين الماليين للدولة بعدم المصادقة ورفض كل مصاريف الإشهار التي ليست لها فواتير صادرة عن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار وذلك ابتداء من 31 جويلية 1996.

وكشف الكاتب والصحفي بيومية "الوطن" السيد أحمد عنصر في كتابه " الحبر الأحمر" "أن الصحافة المكتوبة أي كان نوعها لا يمكن أن تعيش فوق 6 أشهر وهو حال الصحافة المكتوبة الجزائرية التي عرفت الولادة في السداسي الثاني من سنة 1990 والتي كان للإشهار الفضل الكبير في ظهور ذاك العدد الهائل من الصحف الخاصة (Ancer. 2001.p133)

وتم تبني مشروع قانون للإشهار في 23 سبتمبر 1998 لتبني مشروع قانون ينص على تحرير سوق الإشهار نهائيا، وتم الإفراج عن مشروع قانون الإشهار في 24 أبريل 1999 غير أن اعتماده من قبل المجلس الشعبي الوطني لم يكن كافيا لميلاده حيث جمده نواب مجلس الأمة في 24 جوان 1999 بإيعاز من الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.

ويظهر من خلال تماطل السلطات في إصدار قانون للإشهار الرغبة في إبقاء الوضع على ما هو عليه للتحكم في توجه الصحافة المكتوبة الخاصة وفرض الضغوطات والمساومة "، وقد برر مجلس الأمة رفض النواب لمشروع القانون لكونه جد ليبرالي

وأكد قائلا "..... يجب ألا نعوض احتكار الدولة للقطاع أصحاب الرساميل." وقد جاء مشروع قانون الإشهار 1999.

وبلغت قيمة الإشهار الذي ظل محتكرا من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار الموجه للصحافة المكتوبة الوطنية كما يلي: (1993 = 233 مليون دينار، 1994 = 400, 1995 = 680, 1996 = 713, 1997 = 854, 1998 = 997 مليون دينار، " ووصل سوق الإشهار سنة 1999 إلى 1.275 مليار دينار - حوالي 18.7 مليون أورو" (جريدة الخبر، 1999، ص03).

وكشفت وزارة الاتصال والثقافة في يوم دراسي عقد بين 14 و15 ديسمبر 1997 " إن الصحف لا تدلي بأرقامها الحقيقية فيما يخص حجم السحب، والمرتجعات. وحسب تقارير الوكالة الوطنية للنشر والإشهار فإن الصحافة الخاصة سنة 1996 استفادت من 713 مليون دينار أي ما يمثل 74 % من توزيع المداخل في حين تحصلت الإذاعة والتلفزيون على 250 مليون دينار ما يعادل حوالي 26 % من نسب الإشهار وقفزت مشاركة القطاع الخاص في رقم أعمال السوق الاشهارية من 2.8 % سنة 1996 إلى 30.74 % في 1997 في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمة الهيئات العمومية إلى 43 % بعد أن كانت 75 % في 1996 (قادم، 2003، ص126).

وذكرت كتابة الدولة للاتصال في 2009 أن الوكالة السالفة الذكر لا تسير إلا نحو 56 % من سوق الإشهار الوطنية كما أنها لا تسير سوى الإشهار المنتج نحو الإعلانات ذات الطابع المؤسسي أو القانوني ولا تعمل على تسير الإشهار التجاري الذي بدأ يأخذ اتساعا في المجتمع الجزائري.

وكشفت الوزارة أنه من بين 80 جريدة يومية على الساحة الوطنية توجد 6 جرائد عمومية فقط "لا يمكن لها أن تحتكر الإشهار كله لأن 74 جريدة من الصحافة الخاصة هي التي تستفيد من المداخل الكبيرة لهذه المادة الاشهارية" مشيرا الى وجود ما يشبه "مغالطة تحاول بعض الأطراف تكريسها حول احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار لهذا المجال" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2009)

وبلغت مداخل سوق الإشهار في الجزائر في 2010/ 128 مليون أورو، متراجعة بنسبة 10 بالمائة مقارنة بسنة 2009، وتمثل مداخل الإشهار التلفزيونية من هذه السوق نسبة 48 بالمائة، في حين أن مداخل الصحافة المكتوبة لا تتعدى 24 بالمائة، وأورد مدير التسويق في ميديا الجزائر، محمد حواس، في الأيام الخامسة الأورو- مغربية المنظمة بفندق سوفيتال، أن دراسة أكاديمية أقيمت مؤخرا حول السوق

الإشهارية في الجزائر، ومخصصة لميزانيات القطاع الخاص، كشفت أن مداخل الإشهار المحققة في الجزائر السنة الماضية قد بلغت 128 مليون أورو، وأضاف أن منحى نمو المداخل يشير إلى نمو هذه الأخيرة منذ سنة 2003 إلى غاية 2009 منتقلا من 43 مليون أورو إلى 142 مليون أورو. وأفاد المتحدث أن سنة 2010 شهدت تراجع هذه المداخل بنسبة 10 بالمائة.

وأكدت وزارة الاتصال في 18 جوان 2015، أن القيمة المالية لسوق الإشهار في الجزائر تقارب 200 مليون دولار (ما يقارب 20 مليار دج، وأوضحت أن "حجم الإشهار العمومي تراجع بنسبة 65 بالمائة مابين سنتي 2015 و2016 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأضاف أن " 90 بالمائة من الإشهار الذي توزعه الوكالة الوطنية للنشر والإشهار تستفيد منه الصحف الخاصة، فيما تستفيد الصحف العمومية بنسبة أقل من 10 بالمائة " من إشهار الوكالة.

(www.ministerecommunication.gov.dz,2015)

3- الانتقال الرقمي وتأثيراته على الصحافة المكتوبة:

بالرغم من التقدم في مجال الرقمنة وزيادة متاعب الإعلام التقليدي خاصة بعد الأزمة النفطية حيث شهدت الجزائر بين 2014 و2017 حسب إحصائيات وزارة الاتصال – نشرتها في 2017- إفلاس 60 صحيفة من أصل 200 صحيفة تصدر في الجزائر، وأوقفت 26 جريدة و34 أسبوعية نشاطها بسبب التراجع الحاد في عائدات البلاد النفطية جراء انهيار الأسعار في الأسواق العالمية.

وعرفت الساحة الإعلامية الجزائرية توقّف العديد من العناوين عن الصدور على غرار "الجزائر نيوز 2014"، "الأحداث في 2016"، "لاتربين في 2017"، و"التحرير 2017"، ناهيك عن وجود الكثير من الصحف الأخرى تحت وطأة متاعب كبيرة جدا على غرار "صوت الأحرار" ويومية "ليبرتي" اللتين قام صحافييهما وعمالهما بوقفات احتجاجية سابقا للمطالبة بأجورهم وحقوقهم، وانتهت بغلق جريدة "ليبرتي" في أفريل 2022 (www.chaab.com.2018)

كما كشفت وزارة الاتصال في أكتوبر 2020 أن مبيعات الجرائد الورقية انخفضت مبيعات بـ 80%، ناهيك عن تسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر بانهيار أسعار النفط من 107 دولار إلى 30 دولارا تقريبا في خفض عدد سحب الجرائد الوطنية في المطابع الحكومية بنسبة 45 بالمائة، قبل أن تكمل جائحة كورونا على ما تبقى من أمل.

وهذا في الوقت الذي كشفت السلطات عبر رئاسة الجمهورية، ووزارة الاتصال عن وجود 180 جريدة يومية تنشط حاليا، وما يقارب 8500 صحفي، و50 قناة تلفزيونية، و140 صحيفة، وموقعا الكترونيا في سنة 2020، ويتزامن هذا مع تخصيص ميزانيات ضخمة لدعم ورق الطباعة من طرف الدولة، والتي باتت تقل كاهل الدولة في ظل ضعف مردودية وسائل الإعلام اقتصاديا أو إفلاس الكثير منها التي تبقى تنتفس بالإشهار العمومي (www.ministerecommunication.gov.dz, 2020)

كما قرّرت الكثير من الصّحف الانتقال إلى الصّحافة الالكترونية، والتخلص تدريجيا من الصّحافة الورقية التي باتت أعباؤها تتكاثر، وبالمقابل تسجيل تراجع كبير في المداخل الإعلانية أو الاشهارية، حيث قامت صحف "النهار" و"الشروق" و"الخبر" وحتى الصحف العمومية على غرار "الشعب" بإنشاء نسخ الكترونية تسمح بالتأقلم مع التطورات الرقمية، وكذا ضمان استمرار الخدمة العمومية والحق في الإعلام على مدار 24 ساعة بعد في مواكبة التحولات الرقمية.

ورغم الفوضى الكبيرة التي رافقت الصحافة الالكترونية في الجزائر، والتي لم يتم التطرق إليها في مختلف التشريعات إلا في سنة 2012، وكانت إشارة محتشمة، وانتظرت الساحة الإعلامية 8 سنوات (ديسمبر 2020) حتى أصدرت وزارة الاتصال مرسوما (20-332) لتنظيم هذه المهنة، وجاء المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت، ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني وفقا لموقع وزارة الاتصال لتحديد شروط نشاط الإعلام عبر الإنترنت لكل شخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويملك رأسماله أشخاص طبيعيين أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية. (25) (الجريدة الرسمية، 2020، ص15)

وحسب نفس المرسوم، وبتنظيم الإعلام الالكتروني وتوطينه في الجزائر أكد المرسوم " يخضع نشاط الإعلام عبر الإنترنت للنشر عبر موقع إلكتروني، تكون استضافته "موطنة حصريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق".dz كما يجب على المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت أن تصرح وتبرز مصدر الأموال المكونة لرأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما يجب على كل جهاز للإعلام عبر الإنترنت مستفيد من دعم مادي مهما كانت طبيعته أن يكون له ارتباط عضوي بالهيئة المانحة للدعم، ويجب بيان هذه العلاقة مع "منع" الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أية جهة أجنبية، و يتعين على

جهاز إعلام عبر الإنترنت أن ينشر بشكل دائم عبر موقعه الإلكتروني البيانات التي يجب أن تتضمن اسم ولقب وعنوان المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت، عنوان مقر الشركة واسم الشركة للمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت، وكذا رقم التسجيل، رقم الهاتف والبريد الإلكتروني الخاص بجهاز الإعلام عبر الإنترنت، إلى جانب مقدم خدمة الاستضافة، ويتعين حسب المرسوم ذاته على جهاز الإعلام عبر الإنترنت أن يستخدم بصفة دائمة صحفيا واحدا على الأقل كما يتعين على مدير المؤسسة اتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لمكافحة المحتوى غير القانوني لاسيما كل محتوى يتضمن التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز على أساس الانتماء الجهوي أو العرقي أو الديني كما يجب على المدير إخطار الجهات المعنية بكل محتوى غير قانوني.

كما يجب على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت ومستضيف الموقع الإلكتروني التقيد والالتزام بالتوصيات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات المعمول بها (الجريدة الرسمية، 2020، ص15)

واثرت التكنولوجيات الحديثة عن استمرار الصحافة المكتوبة بعد ان كشف تقرير مفصل عن مستخدمي الانترنت في العالم، أن أكثر من نصف الجزائريين يستعملون الشبكة العنكبوتية، و25 مليون ينشطون في شبكات التواصل الاجتماعي، وتضمن "التقرير الرقمي للجزائر 2021"، وحسب التقرير فإن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بلغ 26.35 مليون شخص بنسبة 59.6 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان، وبلغ مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر 25 مليون شخص بنسبة 56.5 بالمائة، من العدد الإجمالي للسكان البالغ 44.23 مليون نسمة، فيما ولج 46.82 مليون مستخدم إلى الأنترنت بواسطة الهواتف النقالة ما يشكل نسبة 105.8% (www.echoroukonline.com, 2021)

4- طرق الحفاظ على الصحافة المكتوبة:

حول طرق وسبل إنقاذ الصحافة المكتوبة قمنا باستطلاع شمل عينة من الأسرة الإعلامية، وخبراء من الإعلام لجس نبضهم حول مخاوفهم من المستقبل الذي ينتظر الصحافة المكتوبة، حيث أكد الاعلامي عاطف قدادة أن: "المشكل المادي الذي تعاني منه الصحف الجزائرية يعود إلى عاملين اثنين هما اعتماد الصحف بشكل كبير

على الإشهار العمومي، وهذا الإشهار لا يخضع للشفافية في التسيير، ويشوبه الكثير من الغموض، بحكم تسييره بفعل سياسي، كما أن التشريع لم يكن أبداً في صالح هذه الصحف، أتوقع نهاية عدد كبير من الصحف المطبوعة في القريب العاجل لأسباب مالية، وأيضاً لأسباب زمانية، فلا يمكن للجزائر أن تشكّل استثناءً لما يحدث للصحافة الورقية عالمياً.

أما العامل الثاني فيتعلّق بتسيير هذه الصحف نفسها، كثير منها عبارة عن دكاكين تجارية تخضع للتسيير المطلق لأرباب الصحافة، الذين استفادوا من هبات السلطة في فترة ما، نلاحظ أن الكثير من الصحف لم تحاول تطوير نفسها في اتجاه عجلة العولمة، بمقابل وضع اجتماعي هو الأدنى في المؤشرات الدولية بالنسبة للصحافيين.

وحول واقع ورهانات الصحافة المكتوبة أشار الى "من الصعب الحفاظ على جميع العناوين الصحفية المكتوبة، نظراً لعامل التكنولوجيا، لكن أي خطوة في هذا الاتجاه تبدأ أولاً من اعتراف السلطة أن الجزائر فقدت تجربتها الصحفية المكتوبة بانكفاء أغلب الصحف عن لعب دورها بسبب تراكم المتاعب، يجب فضح الممارسات التي تحدث باسم الصحافة، ثم البدء من نقطة الصفر بإشراك الصحافيين الحقيقيين في وضع الإطار القانوني والأخلاقي مع ترك الباب للمنافسة الشريفة بين الصحف دون أي تدخلات فوقية لقتل صحف وإحياء أخرى."

واعتبر ذات المصدر الصحافيين الذين أغلقت جرائدهم هم الحلقة الأضعف في النهاية، فعمليات إغلاق صحف يتم بإشراك كل الفاعلين فيها عدا العنصر الأهم وهم الصحافيون، وهناك تجارب آنية قرّر فيها الملاك إغلاق عناوين دون تبليغ العاملين من الأساس، هذا الوضع يعكس حالة الوهن بالنسبة للصحافيين في غياب تنظيم نقابي قوي، واستهانة السلطة بهذا القطاع.

واعتبر الإعلامي السابق عبد الوهاب بوكرواح، أن المؤسسات الإعلامية التقليدية مطالبة بالتأقلم مع التحولات، موضحاً: "أولاً على المؤسسات الإعلامية الجزائرية وخاصة الجرائد الورقية تغيير نموذجها الاقتصادي التقليدي الحالي القائم على الاعتماد المطلق على الإشهار العمومي (المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار)".

واعتبر في سياق متصل، أن البحث عن نماذج اقتصادية جديدة يفرض على هذه المؤسسات (الجرائد) تنويع مصادر تمويلها، وبالتالي ضخ أموال جديدة والاستثمار في تنويع النشاطات، وهو ما يتطلب إمّا أموالاً ذاتية من المساهمين الحاليين، وهو أمر مستبعد بالنظر إلى عقليتهم البدائية في مجال الاستثمار، أو فتح رأس أموال شركاتهم

إلى مساهمين جدد، وهو أمر صعب من الناحية الاقتصادية بالنظر لمناخ الصحافة الورقية في العالم أجمع وليس الجزائر لوحدها، واعترف الإعلامي بالوضع الصعب للصحافة المكتوبة الجزائرية قائلا: "...صحيح أنّ الصحافة المكتوبة بدأت تتراجع لدى أوساط المجتمع في السنوات الأخيرة بسبب انتشار التكنولوجيا بشكل واسع خاصة لدى فئة الشباب، لكن رغم ذلك فهناك أوفياء للورقية الذين لا يترتاح لهم بال إلا وهم يطالعون الأخبار على صدر صفحات جرائدهم المفضلة كل صباح"، وقال: "...شخصيا أرى أن مستقبل الورقية مهّد بسبب عوامل أخرى خارجية وبالأساس مصادر التمويل، التي كانت سببا مباشرا في غلق عدد من الجرائد في السنوات الأخيرة وإحالة عمالها على البطالة."

وقال الخبير إبراهيم براهيمى لتجاوز هذه الأزمة على المؤسسات الإعلامية المكتوبة أن تقوم بتنويع موارد الإشهار، وعدم الاعتماد فقط على الإشهار العمومي، وتنويع النشاطات، والخدمات من خلال فتح مراكز التكوين، وفتح رؤوس أموال المؤسسات للمستثمرين والمهتمين بعلوم الإعلام والاتصال، وتشجيع الصحفيين على اقتحام الإعلام الإلكتروني الذي يرى فيه الجميع المستقبل، وأكد في تحقيق نشرته جريدة الشعب "عن ضرورة إعادة بعث صندوق دعم الصحافة، الذي يمكن أن يكون منفذا للكثير من الصحف لكن شريطة اعتماد معايير الاحترافية."

وكشف فضيل دليو أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة، أنّ مستقبل الصحافة الورقية سيكون في خطر في ظل الزحف التكنولوجي، موضحا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي تكتفي بجريدين عموميتين والباقي كله جرائد محلية، تتوقع أن تتخلّص من الصحافة الورقية في 2025. وأكد دليو، أنّ الجزائر شأنها شأن مختلف دول العالم، ستتأثر بالزحف التكنولوجي الذي يجعل الكثير من المؤسسات الإعلامية من الصحافة المكتوبة في خطر، متوقعا أن يكون مستقبل الصحافة في الجزائر للمجمّعات الإعلامية الكبرى. ويرى دليو أنّ المؤسسات الإعلامية مطالبة بالتوجه للإعلام الجوّاري الذي يعتبر ناجحا ومستقبلا للجماهير، مثلما أبانت عنه تجارب عديد الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح بالمقابل، في هذا الظرف الذي يتميز بحدة الأزمات الاقتصادية والمالية، بتخصيص مساعدات مالية عبر قوانين المالية، ودعمها لاستمرار الصحافة الورقية. وحول تراجع أداء المؤسسات الإعلامية في تقديم الخدمة العمومية وتركيزها أكثر على المال والإشهار، فقد اعتبر الأستاذ هذا واقعا، لكن من خلال تقييم سطحي في ظل غياب دراسة أكاديمية تؤكّد ذلك، واقترح

الدكتور في سياق ترسيخ أخلاقيات المهنة وتهذيب الأداء المهني للإعلاميين، إنشاء مجالس أخلاقيات مهنة محلية وجهوية لتحسين الممارسة، وتخليص المهنة من السب والشتم والقذف ومختلف أساليب التضليل، محدّراً من مغبة نقل التجارب الغربية وتطبيقها على الجزائر التي تمتلك خصوصيات يجب مراعاتها-www.ech-chaab.com/ar/2016)

الخاتمة:

تعتبر الصحافة المكتوبة وسائل اعلام مهمة بالنظر لارتباطها بصناعة الرأي العام، وتجسيد الحق في الإعلام، وكان لها دورا كبيرا في ترسيخ القيم الديمقراطية، والحفاظ على الجمهورية ومدرسة للوطنية وجدارا مدافعا عن الجزائر، وقيمها وموروثها، وبالتالي الحفاظ عليها ودعمها كموروث وطني أمر مهم وعامل في غاية الأهمية في ظل الحروب الإعلامية، ومحاولات السيطرة على صناعة الرأي العام العالمي.

لقد أدت التحولات التكنولوجية إلى تراجع عدد سحب الصحافة الورقية، ولكن الدراسات مازالت تؤكد تواجد جمهور كبير للصحافة المكتوبة، كما أن دولا مثل كندا منعت نشر الصحافة المكتوبة على مساحات التواصل الاجتماعي لتشجيع القراءة، وهناك دولا خصصت مساعدات للصحف مقابل التوزيع المجاني للصحافة الورقية، وعليه فالتفريط في الصحافة المكتوبة أكيد سيخلق فراغا رهيبا على مستويات الرأي العام بالنظر لخصوصية الصحافة المكتوبة وقيامها بشرح الأخبار وتفسيرها. تعتبر الصحافة المكتوبة الوطنية تراثا وطنيا مهما كونها شاهدة على مختلف المراحل التي قطعتها الجزائر بعد الاستقلال، وأثناء الثورة وبالتالي يجب الحفاظ عليها من خلال تمكينها من مختلف سبل الدعم في ظل التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية.

-تؤثر كلفة الطبع، والتوزيع كثيرا على التوازن المالي للمؤسسات الإعلامية المكتوبة حيث أدى الرفع المتتالي لأسعار الطبع، والتوزيع بفعل التقلبات العالمية لأسعار الورق إلى توتر العلاقة بين مختلف الصحف المكتوبة الجزائرية والمطابع التي أوقفت طبع العديد من الصحف بفعل التأخر عن سداد حقوق الطبع وتراكم الديون التي فاقت 200 مليار سنتيم.

وأدت الأزمات الاقتصادية وخاصة انهيار أسعار النفط في التأثير على استمرار الصحافة المكتوبة بفعل الارتباط الوثيق بين سوق الإشهار العمومي، وانتعاش الصحافة المكتوبة وعليه فاستمرارية الصحافة المكتوبة هو من بناء اقتصادي قوي

يوفر الدعم اللازم عبر الإشهار، كما أن تقاعس السلطات في إصدار قانون للإشهار ينظم العلاقة بين الصحافة المكتوبة والوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي مازالت تسير بالتعليمات، والتوجيهات مع سيطرة الصحف العمومية المكتوبة على نسي كبيرة من الإشهار العمومي .

وأثر التحول التكنولوجي الرقمي بشكل سلبي على الصحافة المكتوبة بفعل تشجيع الصحافة الالكترونية التي نالت تسويقا سياسيا كبيرا من أجل فرضه على الساحة الإعلامية، والتخلص من الصحافة المكتوبة لاعتبارات سياسية خاصة منذ بدء مرحلة التعددية واستعمالها لتصفية الحسابات، وبالنظر لتوغلها اجتماعيا حيث كانت مؤثرة ومشكلة للرأي العام، وكذا اقتصاديا بالنظر لحجم الاستثمارات الضخمة التي تفرضها وكذا تكليفها لمبالغ ضخمة من العملة الصعبة في الاستيراد.

-الدعوة لتحقيق التكامل بين مختلف وسائل الإعلام، وتمكين الصحافة المكتوبة من الدعم العمومي مثلما يحصل مع مختلف دول العالم بالنظر لارتباطها بالخدمة العمومية، وأداء أدوار التثقيف، والتنوير، والتحسيس.

قائمة المصادر المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1989) العدد: 14، الجزائر.
- REBAH M'AHMED : (2002) LA PRESSE ALGERIEENE journal d'un défi . CHIHAB EDITION ; Algerie.
- مجلة اتصال 2010: كتابة الدولة المكلفة بالاتصال. الجزائر.
- جريدة الخبر (2010)، العدد 5983. الجزائر
- Source, <http://www.rsf.org/rapport> 2009. (10/07/2010 a 11h00)
- LE POUVOIR, LA PRESSE ET LES DROITS و-Brahim Brahimi(1997)08 DE L'HOMME EN ALGERIE, (EDITIONS MARINOOR, France..
- Kremer Gilles,(2001) La presse francophone en Méditerranée, (édition 09 Maisonneuve et Larose, France.
- BRAHIMI (BRAHIM) : (2002) LE DROIT A L' INFORMATION A 10 L'EPREUVE DU PARTI UNIQUE ET DE L'ETAT D'URGENCE. EDITION SAEC –LIBERTE ALGERIE.
- .<http://www.monde-diplomatique.FR>. (2004) /03/vignaux/10851.

(12/03/2008a 14h00)

وثيقة لمطبوعة سيمبرال وزعت في الصالون الوطنية للاعلام في مايو 2009.

وثيقة شركة الطباعة للشرق وزعت في الصالون الوطنية للاعلام في مايو 2009.

جريدة الوطن (2009) العدد 5822 الجزائر..

- 15-جريدة المساء: (2008) العدد 3095.الجزائر.
- 16- الجريدة الرسمية (1968) انشاء الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر.
- 17 -قادم جميلة،(2003) الصحافة المستقلة بين السلطة، والإرهاب (2001/1990)،رسالة ماجستير، دراسة مسحية، الجزائر.
- Ahmed ancer)2001) Encre Rouge(, éditions El Watan- Algerie,
- 19 -جريدة الخبر، (1999) العدد 2531، الجزائر.
- Source .http.www.rsf.org./ article .php3 § id –article 912. (01/072023/ a 20 14.00)
- وكالة الأنباء الجزائرية(2009) . الجزائر.
- 22 -Source .http://www.algeriapressonline.com/(02/03/2010 a 11h35)
- 23-source .http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/989 (12/12/2015 a 10.h26)
- 24Source http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238004.html(12/08/2015 a 15h00)
- 25-source .http://www.elkhabar.com/press/article/13959(15/05/2015 a 10h00)
- .http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/1087(16/06/2015a 14.00)
- 27-http://www.aps.dz/ar/economie/34652-(07/10/2016 a 9.33)
- 28-www.ministerecommunication.gov.dz2020)(
- 29-www.ministerecommunication.gov.dz/ar/ (2020
- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238004.html(12/08/2021
- 31-http://www.ech-chaab.com/ar/